الأمم المتحدة
A/HRC/62/26

الجمعية العامة

Distr.: General
13 April 2026
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والستون

15 حزيران/يونيه – 10 تموز/يوليه 2026

البندان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري: إنهاء الزواج القسري ومنعه

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

يُقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 23/53، الذي طلب فيه المجلس إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إعداد مبادئ توجيهية موجزة وذات طابع عملي لتكون بمثابة مجموعة من التوجيهات للدول بشأن التطبيق الفعال لنهج قائم على حقوق الإنسان في وضع وتنفيذ القوانين والسياسات العامة والبرامج الرامية إلى منع زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري والقضاء عليه.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدّمة

1- إذ أعرب مجلس حقوق الإنسان عن قلقه الشديد إزاء انتشار زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وإزاء عواقبه وطبيعته الجنسانية، فقد طلب، في قراره 23/53، إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إعداد مبادئ توجيهية موجزة وعملية للدول بشأن التطبيق الفعال لنهجٍ قائم على حقوق الإنسان في وضع وتنفيذ القوانين والسياسات العامة والبرامج الرامية إلى منع هذه الممارسة الضارة والقضاء عليها.

2- وطلب المجلس إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إعداد المبادئ التوجيهية بالتشاور مع الدول ومع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ومع المنظمات الحكومية الدولية ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة حقوق الطفل وغيرها من هيئات المعاهدات، ومع الإجراءات الخاصة والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني ومع الشباب والأوساط الأكاديمية وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك منظمات حقوق الإنسان المعنية بالمرأة والنساء والبنات اللواتي وقعن ضحايا لزواج الأطفال أو الزواج المبكر أو الزواج القسري أو نجون منه[(1)].

3- وبالنظر إلى القيود التي تفرضها أزمة السيولة في الأمم المتحدة، نظمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، سلسلة من المشاورات الإقليمية الافتراضية مع الخبراء وأصحاب الحقوق، بمن فيهم البنات والأولاد والناجون من زواج الأطفال والزواج القسري، في أفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، بالإضافة إلى مشاورة عالمية حضورياً في جنيف، حيث ساهمت في وضع هذه المبادئ التوجيهية الدول وأعضاء آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما فيها هيئات المعاهدات ومكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة ومنظمات شعبية وأكاديميون وناجون.

4- وقد أعدت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان هذه المبادئ التوجيهية بالاستناد إلى أعمال آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، وإلى النتائج والتوصيات الواردة في التقارير المواضيعية التي سبق أن قدمتها المفوضية إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة بشأن هذا الموضوع[(2)]، وإلى الدروس المستفادة من البرنامج العالمي لإنهاء زواج الأطفال التابع لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان[(3)].

5- واستُنير في وضع هذه المبادئ التوجيهية أيضاً بتسعة وخمسين ورقة معلومات تلقتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من دول وكيانات تابعة للأمم المتحدة ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان ومنظمات من المجتمع المدني، استجابةً لدعوة إلى تقديم ورقات أُطلقت في 9 أيلول/سبتمبر 2025[(4)].

(1) قرار المجلس 53/23، الفقرتان 17 و18.

(2) A/HRC/52/50، A/HRC/50/44، A/HRC/41/19، A/HRC/35/5، A/HRC/26/22 وA/HRC/26/22/Corr.1، A/79/308، A/77/282، A/75/262، A/73/257 وA/71/253.

(3) في عام 2016، أطلقت منظمة اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان البرنامج العالمي لإنهاء زواج الأطفال في اثنتي عشرة دولة سُجلت فيها معدلات انتشار عالية لهذه الظاهرة، وهي: إثيوبيا وأوغندا وبنغلاديش وبوركينا فاسو وغانا وسيراليون وزامبيا وموزمبيق ونيبال والنيجر والهند واليمن. لمزيد من المعلومات، يُرجى النقر على هذا الرابط: https://www.unicef.org/protection/unfpa-unicef-global-programme-end-child-marriage.

(4) انظر https://www.ohchr.org/en/calls-for-input/2025/call-inputs-guidelines-child-early-and-forced-marriage.

ثانياً- حتمية حقوق الإنسان المتمثلة في القضاء على زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري

ألف- التعاريف

6- زواج الأطفال هو أي زواج يقل سِن أحد الطرفين فيه عن ثمانية عشر سنة. وكثيراً ما يُستخدم مصطلح «الزواج المبكر» تارة ومصطلح «زواج الأطفال» تارة أخرى على سبيل المبادلة، ويُستخدم كل منهما ليدُلّ على حالات الزواج الذي يكون أحد طرفيه شخصاً يقل عمره عن ثمانية عشر عاماً في البلدان التي يكون فيها بلوغ سن الرشد في سن مبكرة أو عند الزواج، خلافاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد يدل مصطلح «الزواج المبكر» أيضاً على حالات الزواج التي يكون فيها الزوجان كلاهما قد بلغا سن الثامنة عشرة أو تجاوزاها ولكن هناك عوامل أخرى تجعلهما غير مستعدَّين للموافقة على الزواج، كدرجة نموهما الجسدي والعاطفي والجنسي والنفسي والاجتماعي أو قلة المعلومات المتوفرة عن خياراتهما الحياتية[5].

7- الزواج القسري هو أي زواج يتم دون موافقة أحد الطرفين أو كليهما موافقة حرة وتامة و/أو عندما يكون أحد الطرفين أو كلاهما غير قادر على إنهاء الزواج أو الانسحاب منه لأسباب منها الإكراه أو شدة الضغوط الاجتماعية أو الأسرية[6]. وبالتالي، يكون زواج الأطفال والزواج المبكر شكلين من أشكال الزواج القسري[7].

8- وتمشياً مع الملاحظات الختامية الصادرة عن لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة حقوق الطفل[8]، وكما هو موضح في القرار الذي طُلب فيه إعداد هذا التقرير[9]، تندرج ضمن نطاق المبادئ التوجيهية العلاقات غير الرسمية، مثل المعاشرة أو غيرها من الترتيبات التي لم يُضْف عليها الطابع الرسمي أو لم تسجِّلها أو تعترف بها سلطة دينية أو عرفية أو حكومية.

باء- زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري

9- وفقاً لبيانات منظمة اليونيسيف، يتزوج في كل عام اثنا عشر مليون بنت في جميع أنحاء العالم قبل بلوغهن سن الثامنة عشرة[10]. وتذهب التقديرات إلى أن 650 مليون بنت وامرأة على قيد الحياة في عام 2026 قد تزوجن قبل بلوغهن سن الثامنة عشرة[11]. ويعيش ما يقرب من نصف البنات المتزوجات في جنوب آسيا (45 في المائة)، تليها أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (20 في المائة)، وشرق آسيا والمحيط الهادئ (15 في المائة)، ثم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (9 في المائة)[12].

10- ولا تفتأ ممارسة زواج الأطفال تتراجع على الصعيد العالمي. ففي عام 2023، كانت واحدة من كل خمس فتيات تتراوح أعمارهن ما بين عشرين و24 عاماً قد تزوجت وهي طفلة، مقارنة بواحدة من كل

(5) A/HRC/26/22 وA/HRC/26/22/Corr.1، الفقرة 5.

(6) المرجع نفسه، الفقرة 6.

(7) التوصية العامة رقم 31 الصادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة/التعليق العام رقم 18 الصادر عن لجنة حقوق الطفل (2019)، الصادران بصفة مشتركة، الفقرة 20.

(8) CEDAW/C/MEX/CO/10، الفقرتان 61 و62، وCRC/C/BRA/CO/5-7، الفقرة 29.

(9) قرار المجلس رقم 53/23، الديباجة.

(10) انظر هذا الرابط: http://data.unicef.org/topic/child-protection/child-marriage/.

(11) انظر هذا الرابط: https://childmarriagedata.org/global-trends/.

(12) انظر https://data.unicef.org/resources/is-an-end-to-child-marriage-within-reach/.

أربع فتيات تقريباً قبل عشـــر ســـنوات. وقد تفاوتت درجات التقدم الذي تحقق في أنحاء العالم لكن وتيرة التراجع ليست بالسرعة الكافية رغم ما تحقق من إنجازات على صعيد العالم. فتدل التقديرات، في الواقع، على أن القضاء على زواج الأطفال سيستغرق 300 سنة أخرى إذا ما استمر التراجع بالوتيرة الحالية[13].

11- وتذهب التقديرات إلى أن 22 مليون شخص يعيشون في ظروف زواج قسري، مما يدل على زيادة تفُوق ستة ملايين شخص منذ عام 2016. وتشكل النساء والبنات أكثر من ثلثي الأشخاص الذين يُكرهون على الزواج[14].

12- ويحذر تقرير النتائج السنوية لعام 2024 الصادر عن البرنامج العالمي المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لإنهاء زواج الأطفال من أن وتيرة التقدم باتجاه إنهاء زواج الأطفال بحلول عام 2030 لا تزال أبطأ من أن تحقِّق الغاية 3 من الهدف 5 من أهداف التنمية المســـتدامة. وبدون اتخاذ إجراءات مســـرَّعة، يُتوقَّع أن يتزوج أكثر من تســـعة ملايين بنت في عام 2030 وحده. ويدعو التقرير إلى اتّباع نهج متعدد القطاعات يحدِث تحولاً في مراعاة الاعتبارات الجنسانية، بما يحقق تمكين البنات وتوطيد النُّظم وتهيئة بيئات مواتية عن طريق إقامة شراكات والتعاطي مع المجتمعات المحلية[15].

جيم- تأثير زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري على حقوق البنات والنساء

13- لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القســـري آثار واســـعة النطاق على إعمال حقوق البنات والنســـاء وعلى تمتعهن بها، مع ما يجره ذلك من عواقب تختلف حســـب نوع الجنس تمس بشـــكل خاص النساء والبنات. وتشكل هذه الممارسات مخاطر جسيمة على حياتهن وأمنهن وصحتهن البدنية والعقلية. ومن جملة هذه المخاطر الحمل القســـري أو غير المرغوب فيه والعنف القائم على نوع الجنس، بما فيه العنف والاستغلال الجنسيان. وتقلل الفوارق في العمر والغَلَبة بين العرائس وأزواجهن قدرةَ البنات والفتيات على امتلاك زمام أمرهن وممارسة استقلاليتهن فيتعرضن بسبب ذلك في كثير من الأحيان للعنف البدني والنفسي والاقتصادي والجنسي، فضلاً عن تقييد حريتهن في التنقل.

14- وقد تعيش النساء والبنات في حالات الزواج المبكر والزواج القسري ظروفاً تنطبق عليها تعريفات العبودية أو الممارسات الشبيهة بالعبودية في القانون الدولي[16]. ومن بين هذه الممارسات الزواج الاسترقاقي والعبودية الجنســـية واســـترقاق الأطفال والاتجار بالأطفال والعمل الجبري[17]. وفي أحيان كثيرة، تتعرض البنات والفتيات اللواتي يتحدين أو يُتصوَّر أنهن يتحدين ديناميات الحكم في كنف الأسرة لعواقب وخيمة من بينها الجرائم التي تُرتكب باسم ما يُسمى «الشرف» وأشكال أخرى من العنف القائم على نوع الجنس.

15- وفي المشاورات الإقليمية والعالمية التي عقدتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وصف العديد من الناجيات والمدافعات في الخطوط الأمامية تجربة زواج الأطفال أو الزواج القسري بأنها

(13) المرجع نفسه.

(14) International Labour Organization, Walk Free and International Organization for Migration, “Global estimates of modern slavery, forced labour and forced marriage” (2022), p. 5 (منظمة العمل الدولية ومنظمة امشِ حراً والمنظمة الدولية للهجرة، التقديرات العالمية للرق الحديث: العمل الجبري والزواج القسري (2022)، ص 5).

(15) انظر https://www.unicef.org/documents/GPECM-2024-ARR.

(16) الاتفاقية الخاصة بالرق، المادة 1 (1).

(17) A/HRC/52/50، الفقرة 9؛ وA/HRC/41/19، الفقرة 20. واتفاقية منظمة العمل الدولية بشـــأن أســـوأ أشـــكال عمل الأطفال، 1999 (رقم 182)؛ ومنظمة "مكافحة الرق الدولية"، "يوم البنت: خمس طرق يتم بها اســـترقاق البنات في جميع أنحاء العالم"، 11 تشرين الأول/أكتوبر 2021. انظر كذلك، المحكمة الجنائية الدولية، مكتب المدعي العام، السياسة المتعلقة بجرائم الرق، الفقرة 54.

حالة لا يتاح لهن فيها الاختيار أو لا يكون لديهن فيها أي خيار على الإطلاق، حيث يُثقل كاهلهن بأعباء الأعمال المنزلية ويُحرَمن من أي فرص للتطور الشخصي أو المهني ولا يحصلن على ما يكفي من الغذاء أو الرعاية الصحية ويُجبرن على الخضوع لممارسة الجنس غير المرغوب فيه وعلى الأمومة المبكرة والمتكررة ولا يستطعن تغيير مسار حياتهن.

16- كما يرتبط زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري بمجموعة من العواقب السيئة على الصحة والوضع الاجتماعي وعواقب سلبية أخرى[18]. وعلى وجه التحديد، ترتبط حالات الحمل المبكر والمتكرر والإجبار على استمرار الحمل ارتباطاً وثيقاً بارتفاع معدلات الاعتلال والوفيات في صفوف الأمهات والأطفال، وقد تترك أثراً سلبياً في صحة البنات والنساء الجنسية والإنجابية[19]. ويزيد خطر تعرض الأمهات المراهقات (اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين عشر سنوات وتسعة عشر عاماً) للإصابة بالارتعاج والتهاب بطانة الرحم النفاسي والالتهابات الجهازية مقارنة بالنساء اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين عشرين سنة و24 عاماً، كما يزيد خطر تعرض أطفال الأمهات المراهقات لانخفاض الوزن عند الولادة والولادة المبكرة ولحالات صحية خطيرة لدى حديثي الولادة[20].

17- وكثيراً ما تعجز البنات والنساء اللواتي يُجبرن على زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري عن اتخاذ قرارات مستنيرة فيما يتعلق بصحتهن الجنسية والإنجابية. ويفتقرن في كثير من الأحيان إلى المعلومات الدقيقة وإلى الاستقلالية فتضعف قدرتهن على اتخاذ قرارات بشأن عدد ما ينجبنه من أطفال وبشأن المباعدة بين الولادات، ولا يتسنى لهن التفاوض بشأن استخدام وسائل منع الحمل فيزيد خطر إصابتهن بالأمراض المنقولة جنسياً، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية[21]. وسُلّط الضوء على هذا الشاغل أيضاً أثناء المشاورات الإقليمية التي عُقدت في أفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية. وفي المشاورة الإقليمية التي عُقدت في أمريكا اللاتينية، أكد المشاركون أن هذا الأمر ينطبق أيضاً على البنات والفتيات اللواتي يقمن علاقات غير رسمية، وأن حمل المراهقات كثيراً ما يكون أحد محرّكات زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري.

دال- الحالات الإنسانية وحالات النزاع

18- تتفاقم بشكل كبير ممارسة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، فضلاً عن الأعراف والممارسات التمييزية، في حالات الأزمات الإنسانية. وفي مثل هذه الأوضاع، يؤدي الفقر وانعدام الأمن وانهيار آليات الحماية الاجتماعية والمؤسسية إلى إضعاف الضمانات وترسيخ عدم المساواة بين الجنسين، فيزيد الخطر من تعرض النساء والبنات للزواج المبكر والزواج القسري[22].

19- وأثناء النزاعات المسلحة وحالات النزوح والكوارث الطبيعية، يؤدي تآكل الروابط الأسرية والمجتمعية والقانونية، مقترناً بمخاطر العنف الجنسي الحقيقية أو المتصوَّرة، دوراً هاماً في تشجيع زواج

(18) UNFPA, *Marrying Too Young: End Child Marriage* (2012), chap. 1. (صندوق الأمم المتحدة للسكان، *«الزواج في سن مبكرة: إنهاء زواج الأطفال»* (2012)، الفصل الأول.)

(19) UNFPA, “Giving birth should not be a matter of life and death” (2012). (صندوق الأمم المتحدة للسكان، *«الولادة ينبغي ألّا تكون مسألة حياة أو موت»* (2012).)

(20) World Health Organization, “Fact sheet: Adolescent pregnancy”, 10 April 2024. (منظمة الصحة العالمية، «صحيفة وقائع: حمل المراهقات»، 10 نيسان/أبريل 2024.)

(21) UNFPA, *Motherhood in Childhood: The Untold Story* (2022) (صندوق الأمم المتحدة للسكان، *«الأمومة في مرحلة الطفولة: ما لا يُقال»* (2022).)

(22) A/HRC/41/19، الفقرات 8-15.

الأطفال[23]. ومن العوامل التي تؤثر في قرارات الأسرة الخوف من تعرُّض النساء والبنات للعنف الجنسي وما يرتبط به من قلق بشأن "المساس" المفترض بشرف الأسرة أو سمعتها. وفي مثل هذه السياقات، يُعتبر الزواج خطأً في كثير من الأحيان تدبير حماية مما يدفع الأسر إلى تزويج بناتها في سن مبكرة اعتقاداً منها أن ذلك سيحميهن ويضمن تقبُّل المجتمع لهن[24]. ولطالما ارتبط ارتفاع مستويات النزوح[25] بارتفاع معدلات زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري بين السكان النازحين وفي المجتمعات المضيفة على حد سواء[26].

20- وقد تزيد الضغوط المالية وانعدام الأمن الغذائي أيضاً من انتشار زواج الأطفال[27]. وأثناء المشاورات بشأن الشرق الأوسط، سُلّط الضوء على هذه المسألة باعتبارها من بواعث القلق البالغ. وفي ظل شُح فرصٍ موثوقة لدر الدخل وفرص التعليم والحصول على الأراضي أو أنظمة الدعم، قد يشتد الضغط على الأسر فتزوِّج بناتها على أمل أن يتكفل الزوج وعائلته بإعالتهن[28].

21- وفي حالات الطوارئ الإنسانية وحالات النزاع، قد يتعذر تنفيذ هذه التشريعات وإنفاذها حتى في الأماكن التي توجد فيها تشريعات تحظر زواج الأطفال بسبب تعطُّل وانهيار المؤسسات والخدمات العامة[29]. ,قد يكون الوصول إلى العدالة في غاية الصعوبة في هذه الأوساط حيث قد تنعدم أنظمة العدالة الرسمية أو لا تؤدي عملها. وكما أشارت إلى ذلك لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، تتفاقم خلال النزاع العوائق التي كانت تواجهها بالفعل النساء والبنات في الوصول إلى العدالة أمام المحاكم

(23) المرجع نفسه، الفقرة 8.

(24) International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies, “Action by Red Cross and Red Crescent National Societies to prevent and respond to child marriage: Case Study Report” (2019), p. 6. (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، «ما تقوم به الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر منعاً لزواج الأطفال وتصدياً له: تقرير دراسة حالة» (2019)، ص. 6).

(25) UNFPA, “Child marriage and environmental crises: an evidence brief” (2021) (صندوق الأمم المتحدة للسكان، «زواج الأطفال والأزمات البيئية: الأدلة بإيجاز» (2021)). متاح على هذا الرابط: https://esaro.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/child_marriage_and_environmental_crises_an_evidence_brief_final.pdf. انظر أيضاً: Kara Hunersen and others, “Child marriage and displacement: a qualitative study of displaced and host populations in the Kurdistan Region of Iraq”, *Journal of Refugee Studies*, vol. 37, No. 2 (June 2024), pp. 324–335. (كارا هونرسن وآخرون، «زواج الأطفال والنزوح: دراسة نوعية تتناول السكان النازحين والمضيفين في إقليم كردستان العراق»، *مجلة دراسات اللاجئين*، المجلد 37، العدد 2 (حزيران/يونيه 2024)، ص 324-335).

(26) انظر، على سبيل المثال، UNICEF, “Child marriage in humanitarian settings: the Rohingya community in Bangladesh”, Policy Brief, June 2021 (منظمة اليونيسيف، «زواج الأطفال في الأوضاع الإنسانية: مجتمع الروهينغا في بنغلاديش»، موجز سياساتي، حزيران/يونيه 2021).

(27) انظر Girls Not Brides, “Taking action to address child marriage: the role of different sectors” (منظمة «بنات لا عرائس»، «التصرف لأجل التصدي لزواج الأطفال: دور القطاعات المختلفة». متاح على هذا الرابط: https://www.girlsnotbrides.org/documents/432/6.-Addressing-child-marriage-Food-Security-and-Nutrition.pdf.

(28) UNFPA, “Addressing child marriage in humanitarian settings: technical guide for staff and partners of the UNFPA–UNICEF Global Programme to End Child Marriage” (2021). (صندوق الأمم المتحدة للسكان، "التصدي لزواج الأطفال في السياقات الإنسانية: دليل فني لموظفي وشركاء البرنامج العالمي المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف لإنهاء زواج الأطفال" (2021)).

(29) For an overview of lessons learned, see UNFPA-UNICEF, “Delivering interventions to address child marriage in humanitarian settings in Iraq, Jordan, Lebanon, Syria, Yemen” (2025) (صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، «تنفيذ التدخلات لأجل التصدي لزواج الأطفال في سياق الأزمات الإنسانية في العراق والأردن ولبنان وسوريا واليمن» (2025)). لإلقاء نظرة عامة على الدروس المستفادة، انظر:

الوطنية قبل اندلاع النزاع – بما فيها العوائق القانونية والإجرائية والمؤسسية والاجتماعية والعملية – وتستمر خلال فترة ما بعد النزاع، وتظل قائمة جنباً إلى جنب مع انهيار هياكل الشرطة والقضاء[30].

ثالثاً- مبادئ توجيهية لمنع زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وللتصدي له

ألف- اتباع النهج القائم على حقوق الإنسان في منع زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وفي التصدي له

22- في التوصية العامة المشتركة رقم 31/التعليق العام رقم 18 (2019)، عرّفت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة حقوق الطفل زواج الأطفال و/أو الزواج القسري بأنه ممارسة ضارة قائمة على أساس نوع الجنس وشكل من أشكال العنف القائم على نوع الجنس وانتهاك لحقوق الإنسان يمس البنات والنساء أكثر مما يمس الأولاد والرجال[31]. وأكدت اللجنتان أن جذور هذه الممارسة تعود إلى عدم المساواة بين الجنسين وإلى التمييز بينهما وإلى الأدوار النمطية القائمة على نوع الجنس وإلى افتراض أن الرجال والأولاد متفوقون على النساء والبنات وإلى محاولات التحكم في أجساد النساء والبنات وفي حياتهن الجنسية وإلى التفاوتات الاجتماعية وإلى هيمنة الذكور على هياكل السلطة[32].

23- وشددت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، في توصيتها العامة رقم 21 (1994) بشأن المساواة في الزواج والعلاقات الأسرية، على أن الدولة ملزمة باحترام حق المرأة في المساواة داخل الأسرة وأنه ينبغي عليها إلغاء أي قوانين، بما فيها القوانين العرفية أو الدينية، التي تشكل تمييزاً في حق المرأة. كما شدد الفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات على أن التزام الدولة بحماية حق النساء والفتيات في المساواة داخل الأسرة يُلزم السلطات بمنع التمييز من جانب الجهات الفاعلة الخاصة. ولاحظت اللجنة أن مبدأ العناية الواجبة، باعتباره من مبادئ عمل الدولة، ينبغي أن يُؤدي إلى وضع نموذج عالمي للمنع والحماية والملاحقة القضائية والمعاقبة والجبر فيما يتعلق بأعمال التمييز والعنف على المرأة في الحياة الثقافية والأسرية[33].

24- ويسلّم النهج القائم على حقوق الإنسان في منع زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وفي توفير سبل الانتصاف في هذه الحالات، بأن هذه الممارسة تشكل انتهاكاً لعدد من حقوق الإنسان المترابطة ومظهراً من مظاهر التمييز الهيكلي وعدم المساواة بين الجنسين. وهو يضع البنات والنساء في صميم التدخلات باعتبارهن ذوات حقوق من حقهن التمتع بالكرامة والمساواة والاستقلالية الجسدية والموافقة الحرة والتامة على الزواج. ويؤكد على أن واجبات احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها تقع على عاتق الدول.

25- ويقتضي اتّباع هذا النهج معالجة الأسباب الجذرية وراء زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري؛ وتمكين البنات والنساء والأولاد والرجال لكي يكونوا فاعلين في إحداث هذا التغيير ومساهِمين في

(30) لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 30 (2013) بشأن دور المرأة في حالات منع نشوب النزاعات وأثناء النزاعات وما بعد النزاعات، الفقرة 74.

(31) يرد حظر زواج الأطفال في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (المادة 16(2)) واتفاقية حقوق الطفل (المادتان 24(3) و34) بينما يرد حظر الزواج القسري في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة 23(3)) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة 10(1)). للاطلاع على لمحة شاملة عن الإطار القانوني الدولي المتعلق بزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، انظر الوثيقتين A/HRC/26/22 وA/HRC/26/22/Corr.1، الفصل الثالث.

(32) التوصية العامة المشتركة رقم 31/التعليق العام رقم 18 (2019)، الفقرة 17.

(33) A/HRC/29/40، الفقرة 65.

تغيير المواقف الثقافية التقليدية التي تتغاضى عن زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري؛ وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على دعم هذه العمليات. وهو يركّز على الوقاية والحماية من الأذى وعلى تمكين البنات والنساء، ولا سيما اللواتي يتعرضن منهن لأشكال متداخلة من التمييز، حتى في الأزمات الإنسانية وأثناء الأزمات.

26- وينبغي تنفيذ المبادئ التوجيهية التالية بالتعاون الوثيق مع ذوي الحقوق ومع المجتمع المدني على نحو يجعل النساء والبنات في صميم التدخلات؛ وتعزيز وحماية حقوقهن واستقلاليتهن وكرامتهن؛ وكفالة مصالح الطفل الفضلى؛ ومكافحة القوالب النمطية الجنسانية والأعراف الاجتماعية التي تجيز استمرار هذه الممارسة الضارة. وتُطبَّق هذه الأعراف على مستوى المجتمعات المحلية مما يستلزم تدخلات تعزز التغييرات الجماعية بسبل منها إشراك المجتمعات المحلية والقادة التقليديين والدينيين لتفنيد وتغيير المعتقدات الراسخة بشأن هذه الأعراف.

27- ويجب على الدول الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان مع ضمان توافق تدخلاتها وإجراءاتها ونتائجها توافقاً تاماً مع المعايير والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان. كما يجب على الدول تهيئة الظروف المواتية التي تمكّن النساء والبنات من المشاركة بفعالية في تصميم وتنفيذ وتقييم التدابير التشريعية والسياساتية والبرنامجية الرامية إلى القضاء على زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الدول أن تكفل توفير سبل انتصاف فعالة في حال انتهاك الحقوق، وأن تكفل رصد ما يتحقق من تقدم باتجاه القضاء على هذه الممارسات وقياسه وتقديم تقارير عنه.

28- وتتضمن هذه المبادئ التوجيهية، التي تستند إلى التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان، توصيات عملية وتدابير أساسية بغرض تنفيذها، إلى جانب أمثلة على ممارسات الدول. ويمكن اتخاذ التدابير المذكورة معاً في آن واحد، بالنظر إلى ترابطها وتداخلها.

باء- المبدأ التوجيهي 1: وضع إطار قانوني يمتثل حقوقَ الإنسان

29- توصية عملية: ضمان وجود إطار قانوني وطني يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، حتى فيما يتعلق بسن الرشد والسن القانوني للزواج، ويحمي حقوق المراهقات والمراهقين، ويحظر الزواج القسري ويفرض تسجيل المواليد وعقود الزواج.

30- ومن أهم التدابير ما يلي:

(أ) حظر الزواج القسري؛

(ب) تحديد السن القانونية الدنيا لزواج للبنات والأولاد في ثمانية عشر عاماً؛

(ج) اتخاذ تدابير قانونية وسياساتية لمنع الزواج قبل بلوغ سن الثامنة عشرة، وضمان الاسترشاد بمبادئ مصلحة الطفل الفضلى وقدرات المراهقين المتطورة وحق الطفل في المشاركة في اتخاذ القرارات التي تمس حياته في تنفيذ القوانين والسياسات المتعلقة بزواج الأطفال؛

(د) منح القضاة سلطة تقديرية لأجل تكييف التدابير الوقائية وأشكال الاستجابة حسب كل حالة على حدة بناءً على فهم دقيق لما يحيط بها من ظروف. وقد تشمل تلك السلطة التقديرية منح الأطفال الذين تجاوزوا سن السادسة عشرة صلاحية اتخاذ القرار بشأن البقاء في علاقة قائمة على التراضي بين مراهقين متقاربين في السن أو إضفاء الطابع الرسمي عليها ما لم تكن هناك أدلة على وجود إكراه أو إساءة معاملة؛

(هـ) نزع صفة الجرم عن العلاقات الجنسية بالتراضي والخالية من الاستغلال بين مراهقين من نفس الفئة العمرية؛

(و) تعديل القوانين الحالية بحيث تُزال العقبات القانونية التي تحول دون وصول البنات إلى سبل إنفاذ القوانين الوطنية المتعلقة بمنع زواج الأطفال أو حظره، وما يرتبط بها من سبل الانتصاف القانونية؛

(ز) إلغاء أي قوانين تجيز، بشكل مباشر أو غير مباشر، زواج الأطفال أو الزواج المبكر أو القسري أو تبرره أو تؤدي إليه؛

(ح) تعزيز حصول الفتيات والنساء على المساعدة القانونية؛

(ط) ضمان أن تكون القوانين التشريعية والدستورية متوافقة مع حقوق الإنسان، وأن تكون لها الأسبقية على القوانين العرفية أو التقليدية أو الدينية التي تجيز زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري أو تتغاضى عنه أو تنص عليه، لا سيما في البلدان التي تتعدد فيها الأنظمة القانونية؛

(ي) إلغاء أي شروط قانونية لإنهاء زواجِ أطفال أو زواج قسري بشكل رسمي؛

(ك) توفير سبل الانتصاف لمن ينسحبون من زواج أطفال أو من زواج قسري، حتى فيما يتعلق بالممتلكات والميراث والعنف القائم على نوع الجنس وعمل الأطفال والعمل القسري؛

(ل) اعتماد قوانين تنص على الإلزام بتسجيل المواليد والزواج وعلى مجّانيته.

31- ويجب أن تُصاحِب الإصلاحات القانونية المتعلقة بالحد الأدنى لسن الموافقة على الزواج إجراءات إنفاذ ورصد أشد صرامة. وينبغي إعطاء الأولوية في الإنفاذ لحماية الطفل وأن يعفى في إطاره المراهقون من تحمُّل المسؤولية القانونية مع ربطه بإتاحة أماكن آمنة والحصول على خدمات الدعم النفسي والاجتماعي. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون القوانين والسياسات المتعلقة بزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري جزءاً من إطار قانوني وسياساتي شامل يعالج الأسباب الجذرية وراء زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، بما فيها عدم المساواة بين الجنسين، ويكفل مساندة من يرغبون في الانسحاب من زواج[34].

الممارسات الواعدة

32- قامت دول أعضاء عدة بإصلاح تشريعاتها الوطنية بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. فاعتمدت كولومبيا القانون رقم 2447 لعام 2025 الذي يحظر جميع حالات الزواج والقِران التي يكون أحد طرفيها شخص يقل عمره عن ثمانية عشر عاماً. وأنشأ القانون البرنامج الوطني لمشاريع الحياة لفائدة الأطفال والمراهقين بهدف تعزيز التعليم ومنع الزواج المبكر. وأعلنت المحكمة الدستورية في عام 2025 أن زواج القاصرين والقاصرات مُناف للدستور، وحثت جميع السلطات على وضع سياسات عامة تمنع زواج الأطفال وتقضي عليه. ويتعيّن على المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة أن يقدم تقريراً سنوياً إلى الكونغرس بشأن تنفيذ سياساته وبشأن نتائجها وتقييم أثرها، حتى فيما يتعلق بزواج الأطفال[35].

(34) UNFPA-UNICEF, "A synthesis of what we know works to prevent and respond to child marriage", Evidence Paper for UNFPA-UNICEF Global Programme to End Child Marriage, (2024), p. 9. (صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، «تقرير موجز حول التدابير التي ثبت نجاحها في منع زواج الأطفال والتصدي له»، ورقة أدلة من وضع برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف العالمي لإنهاء زواج الأطفال، (2024)، ص. 9).

(35) ورقة معلومات قدمتها أمانة المظالم، كولومبيا؛ انظر أيضاً الحكم رقم C–039 لعام 2025 الصادر عن المحكمة الدستورية الكولومبية.

33- وفي المادة 106 (أ) من القانون الجنائي المعتمد عام 2016، جرّمت النمسا كلّاً مِن فعل إجبار شخص ما على الزواج والأفعال التمهيدية التي تنطوي على خداع أو إكراه عبر الحدود. وجعل قانون تعديل قانون الزواج والشراكة لعام 2025 التشريع النمساوي متوافقاً مع التوجيه المعدل بشأن مكافحة الاتجار بالبشر الصادر عن الاتحاد الأوروبي[36]. ويُجرّم القانون رقم 9406 لعام 2016 الصادر في كوستاريكا بشأن تعزيز الحماية القانونية للبنات والمراهقات من العنف القائم على نوع الجنس المرتبط بالعلاقات المؤذية عقدّ القران على قاصرات ويبطل الزيجات مع قُصَّر أو مع أقارب بالتبني[37]. وفي إيطاليا، يُعتبر الزواج القسري شكلاً من أشكال العنف القائم على نوع الجنس وقد أُدرج في القانون رقم 69 لعام 2019 الذي أضاف المادة 558 مكرر إلى قانون العقوبات التي تجرّم «الإكراه والإغراء بالزواج»[38]. وفي عام 2024، أقرت سيراليون قانوناً تاريخياً يحدد السن الدنيا القانونية للزواج في ثمانية عشر عاماً دون أي استثناءات ويفرض عقوبات على المخالفين. وينص القانون على إطار للخدمات متعددة القطاعات لفائدة البنات المتضررات، ويحدد المؤسسات المسؤولة عن تقديم هذه الخدمات[39]. وبالمثل، أجرت مملكة هولندا في عام 2017 تعديلات على قانونيها المدني والأسري لأجل رفع الحد الأدنى لسن الزواج إلى 18 عاماً لكل من الأولاد والبنات وألغت أي استثناءات[40].

34- وفي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أتاح قانون الزواج القسري استخدام أوامر الحماية من الزواج القسري لحماية أشخاص معرضين لخطر الزواج القسري أو يعيشون بالفعل في زيجات قسرية. وفي عام 2017، أقرّت الحكومة سياسة الحفاظ على سرية الهوية مدى الحياة لفائدة ضحايا الزواج القسري فضمنت بذلك حماية هوية الناجيات في الدعاوى القانونية وسرية المعلومات، تماشياً مع نهج يركّز على الناجيات[41].

35- وأدى التوجيه المعدل لعام 2024 بشأن مكافحة الاتجار بالبشر الصادر عن الاتحاد الأوروبي[42]، الذي صنف الزواج القسري كشكل من أشكال الاستغلال الجنائي وحدد السن القانونية الدنيا للزواج والشراكات المسجلة في 18 عاماً، وألغى الاستثناءات السابقة مثل الإذن القضائي لمن هم في سن السادسة عشرة، فجعل 17 دولة من أصل 28 دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي تجرّم الزواج القسري بصفته جريمة جنائية محددة رغم أن مرتكبي هذا الفعل قد يُحاكمون في دول أخرى بموجب أحكام جنائية عامة كالإكراه أو الاتجار بالأشخاص.

(36) ورقة معلومات قدمتها النمسا.

(37) ورقة معلومات قدمتها منظمة آكسيدير.

(38) ورقة معلومات قدمتها منظمة «أكشن إيد» فرع إيطاليا.

(39) UNFPA-UNICEF, “2024 Annual Results Report|: Country Profile – Sierra Leone” (2025), p. 6. (صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، «تقرير النتائج السنوية لعام 2024: الملف القُطري – سيراليون» (2025)، ص. 6).

(40) A/73/257، الفقرة 15.

(41) انظر https://www.gov.uk/government/publications/forced-marriage-resource-pack/forced-marriage-resource-pack.

(42) التوجيه رقم 2024/1712 الصادر عن البرلمان الأوروبي ومجلس أوروبا بتاريخ 13 حزيران/يونيه 2024، المعدِّل للتوجيه رقم 2011/36/EU بشأن منع ومكافحة الاتجار بالبشر وحماية ضحاياه. متاح على هذا الرابط: https://eur-lex.europa.eu/eli/dir/2024/1712/oj/eng.

جيم- المبدأ التوجيهي 2: اعتماد سياسات وبرامج شاملة قائمة على حقوق الإنسان وآليات تنسيق وحوكمة مناسبة

36- توصية عملية: هناك حاجة إلى وضع نُهج وطنية شاملة ومنسقة، تشمل السياسات وتدابير الحماية والاستراتيجيات والإجراءات، تكون راسخة في قواعد ومبادئ حقوق الإنسان، بهدف صون مصالح الطفل الفضلى وتعزيز المساواة بين الجنسين.

37- ومن أهم التدابير ما يلي:

(أ) إسناد أدوار واضحة إلى الوزارات وضمان التنسيق فيما بينها، بما فيها على الأقل وزارات العدل والتعليم والصحة والحماية الاجتماعية والوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة عن المساواة بين الجنسين والمسائل ذات الصلة؛

(ب) إنشاء أنظمة إحالة رسمية بين الشرطة والسلطة القضائية والخدمات الاجتماعية وقطاعي الصحة والتعليم، فضلاً عن التنسيق بين الحكومات الوطنية والمحلية؛

(ج) وضع خطط عمل أو استراتيجيات وطنية تستند إلى حقوق الإنسان وتسترشد بمصلحة الطفل الفضلى وتكون ملائمة للسياق من أجل إنهاء زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري؛

(د) تنفيذ برامج تدريبية تراعي المنظور الجنساني وتركّز على الناجيات، تتناول كيفية التعرف على البنات المعرضات لخطر زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري أو على ضحاياه، وعلى التشريعات المعمول بها وتدابير المنع والرعاية لفائدة المسؤولين الحكوميين وأعضاء السلك القضائي وموظفي إنفاذ القانون وغيرهم من موظفي الدولة، فضلاً عن المدرّسين والعاملين في مجال الصحة وغيرهم من العاملين في قطاع الخدمات، بمن فيهم أولئك الذين يعملون مع المهاجرين وطالبي اللجوء وغيرهم من المهنيين المعنيين؛

(هـ) توفير الموارد المالية الكافية والدعم لبرامج التصدي لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري حتى لفائدة البنات المتزوجات والبنات من المجتمعات الأصلية ومجتمعات الأرياف؛

(و) تقوية أواصر التعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني ومع غيرها من الجهات المعنية فيما يتعلق بزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري؛

(ز) إنشاء نظام وطني لتسجيل المواليد وعقود الزواج يكون التسجيل فيه إلزامياً وميسَّراً ومجانيّاً، ولإجراءات تسجيل مدني قائمة على الحقوق بوسائل منها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل منع زواج الأطفال.

38- ويعزّز وجود إطار سياسي منسّق يمتثل حقوق الإنسان أشكال تصدي الدولة لمشكلة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري بتحسين القدرات العامة وبزيادة الاتساق والفعالية على صعيد السياسات العامة والخدمات والإجراءات في مختلف القطاعات.

الممارسات الواعدة

39- من الأمثلة على ممارسات الدول ما يحدث في الجزائر حيث تنسق وزارة العدل الإجراءات المشتركة بين القطاعات منعاً لزواج الأطفال والزواج القسري ولأجل مساندة الناجيات. وهي تنظم دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان لفائدة القضاة والمدعين العامين وموظفي السجل المدني والأخصائيين

الاجتماعيين حول كيفية التعرف على الحالات التي قد تنطوي على زواج أطفال أو زواج قسري وحول تقييم مصلحة الطفل الفضلى[43].

40- وأنشأ العراق «المجلس الأعلى لشؤون المرأة» في عام 2009 و«المديرية العامة للمرأة العراقية» في عام 2023 التي تتولى تنسيق برامج حقوق المرأة عبر الوزارات المختلفة، بما فيها ما يتعلق بزواج الأطفال والزواج القسري. وعلاوة على ذلك، تضم كل وزارة وحدة لشؤون المرأة مرتبطة بالمجلس الأعلى ضماناً لاتساق تنفيذ السياسات المتعلقة بالشؤون الجنسانية[44].

41- وتُلزم الفلبين، بموجب قانونها المتعلق بحظر ممارسة زواج الأطفال وفرض عقوبات على مخالفته (2021)، الحكومة بتهيئة بيئة اجتماعية ممكّنة لمنع زواج الأطفال باتّباع سياسات عامة شاملة ومنسقة، من جملتها تمكين البنات عن طريق تزويدهن بالمعلومات والمهارات وشبكات الدعم؛ وزيادة فرص الفتيات في الحصول على تعليم جيد؛ وتقديم الدعم الاقتصادي للفتيات ولأسرهن؛ وإشراك أولياء الأمور وقادة المجتمع المحلي في الردع عن هذه الممارسة[45].

42- وحددت أوزبكستان في عام 2023 الأدوار والمسؤوليات بوضوح على مستوى الوزارات من أجل منع زواج الأطفال والزواج القسري والتصدي لهما، مدعومة بآلية تنسيق تضم وزارة العدل والمحكمة العليا ووكالة الحماية الاجتماعية وأمانة المظالم المعنية بالأطفال والمركز الوطني لحقوق الإنسان[46].

43- وسهّل إنشاء لجنة الشؤون الجنسانية لدى وزارة شؤون المرأة في زيمبابوي في عام 2015 وضع سياسات محددة الأهداف تتصدى لزواج الأطفال وللزواج القسري، كما عزّز الحوار ما بين الإدارات الحكومية وقادة المجتمع المحلي، مما ساهم في إحداث تحول ثقافي مناهض لزواج الأطفال[47].

44- وقد اعتمد بعض البلدان، ومن بينها الفلبين والجمهورية الدومينيكية ولبنان ومصر والنمسا ونيبال، خطط عمل وطنية لمنع زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري ولتوفير سبل الانتصاف في هذه الحالات. وتعتمد الدول أكثر فأكثر نهجَ الميزنة المراعية للمنظور الجنساني. فقد خصصت إثيوبيا وباكستان وتوغو وكوستاريكا والمكسيك ونيجيريا، على سبيل المثال، مخصصات مالية محددة لمكافحة زواج الأطفال بأن خصصت مبالغ مالية محددة لتعليم البنات ولحمايتهن وتمكينهن[48].

دال- المبدأ التوجيهي 3: تعزيز جهود المنع بمعالجة الأسباب الجذرية وراء زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري عن طريق التصدي لعدم المساواة بين الجنسين وللأعراف والممارسات الاجتماعية الضارة وللعوائق النظامية

45- توصية عملية: معالجة الأسباب الجذرية وراء زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري بالتصدي لأوجه عدم المساواة الهيكلية التي تحد من حصول النساء والبنات على التعليم والفرص الاقتصادية والرعاية الصحية والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية ومن مشاركتهن في عملية صنع القرار.

(43) ورقة معلومات قدّمتها الجزائر.

(44) ورقة معلومات قدّمها العراق.

(45) ورقة معلومات قدمتها لجنة حقوق الإنسان في الفلبين.

(46) ورقة معلومات قدّمتها أوزبكستان.

(47) ورقة معلومات قدمتها الكنيسة الإنجيلية اللوثرية في زيمبابوي.

(48) Girls Not Brides, “Civil society and budget advocacy to end child marriage: lessons learned from six pilot projects” (2020) (للاطلاع على دراسات الحالة، انظر: منظمة بنات لا عرائس، «المجتمع المدني والمناصرة المرتبطة بالميزانية من أجل إنهاء زواج الأطفال: الدروس المستفادة من ستة مشاريع تجريبية» (2020)).

وينبغي تنفيذ تدخلات قائمة على حقوق الإنسان وتهدف إلى إحداث تحول في مقاربة المسائل الجنسانية وتستند إلى المجتمع المحلي، لأجل تغيير الأعراف الاجتماعية والثقافية الأبوية والممارسات التمييزية التي تديم أوجه عدم المساواة وتجعل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري أمراً عادياً.

46- ومن أهم التدابير ما يلي:

(أ) التواصل مع البنات والأولاد والنساء والرجال ومع القادة التقليديين والدينيين وقادة المجتمعات المحلية من أجل تغيير المواقف والأعراف الاجتماعية والتوقعات المرتبطة بالأنوثة والرجولة التقليديتين والأدوار النمطية لكل من الجنسين؛ والعمل في إطار شراكة معهم لأجل دعم التغيير على الصعيدين الشخصي والمجتمعي بهدف إنهاء عدم المساواة بين الجنسين؛

(ب) تعزيز حصول الفتيات على التعليم بسبل منها توفير الدعم الاقتصادي واتخاذ تدابير الحماية الاجتماعية لفائدة الفتيات الملتحقات بالمدارس وأسرهن؛

(ج) تعزيز استقلال المرأة اقتصادياً وحصولها على الموارد الإنتاجية بسبل منها التصدي للأعراف والممارسات التمييزية وتيسير حصولها على الائتمان والتعليم والتدريب المهنيين؛

(د) توفير أماكن آمنة تتيح للبنات والنساء التواصل مع أقرانهن ومرشديهن ومعلميهن وقادة مجتمعاتهم المحلية والتعبير عن أنفسهن وإبداء آرائهن والتعبير عن طموحاتهن ومخاوفهن والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهن؛

(هـ) استخدام التكنولوجيات الجديدة لدعم إنشاء شبكات تيسّر تبادل المعلومات ما بين البنات والفتيات بشأن زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري؛

(و) كفالة أن يتاح للنساء والمراهقات الحصول على معلومات دقيقة بشأن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وبشأن آثار زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري على الطفل، فضلاً عن الحصول على الخدمات الكافية والمشمولة بالسرية.

(ز) إزالة العوائق القانونية والعملية التي تحول دون حصول الفتيات الحوامل والمتزوجات على التعليم؛

(ح) ضمان توفير تعليم شامل في المدارس يتناسب مع الفئة العمرية ويراعي الخصوصيات الثقافية ويستند إلى أدلة علمية، في مجالات الحياة الجنسية والصحة الجنسية والإنجابية والمساواة بين الجنسين.

47- وتتطلب معالجة الأسباب الجذرية وراء زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري اتّباع استراتيجية مبدئية ومتعددة الجوانب ومستنِدة إلى حقوق الإنسان، تعالج أوجه عدم المساواة الهيكلية والأعراف الاجتماعية الضارة والعوائق النظامية التي تساهم في استمرار هذه الممارسة. ويسعى هذا النهج إلى إعادة توزيع السلطة والموارد، ويشجع على التقاسم المتساوي للمسؤوليات الأسرية والمنزلية ما بين النساء والرجال والبنات والأولاد، وهو يمكّن النساء والبنات من المطالبة بحقوقهن. كما يتطلب الأمر تحدي الأنظمة التمييزية ووضع قوانين وسياسات وتوفير خدمات تسهّل الحصول على التعليم والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وحماية الطفل والحماية الاجتماعية والانتصاف من العنف القائم على نوع الجنس[49].

48- وقد أكّدت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة حقوق الطفل على أن أفضل وسيلة للمنع تتمثّل في اتّباع نهج قائم على الحقوق يهدف إلى تغيير الأعراف الاجتماعية والثقافية وتمكين النساء

(49) A/HRC/26/22 وA/HRC/26/22/Corr.1، الفقرة 54 (ج)-(هـ).

والفتيات وبناء قدرات جميع المهنيين المعنيين الذين يتعاملون بانتظام مع الضحايا والضحايا المحتملين ومع مَن يرتكب الممارسات الضارة وإلى توعية الجمهور بأسباب الممارسات الضارة وبعواقبها[50]. وقد تأكدت فعالية هذه التدابير من خلال تحليل دراسات موجودة وتقييمات عالية الجودة أجرتها منظمة اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان[51].

الممارسات الواعدة

49- تم استخلاص بعض المبادرات الواعدة من ورقات المعلومات الواردة في إطار إعداد هذا التقرير. ومن أجل تعزيز جهود المنع وزيادة الوعي المجتمعي، تعمل النمسا على تنفيذ مشاريع تعالج الأسباب الجذرية وراء الممارسات الضارة – مثل القوالب النمطية الجنسانية وعدم تكافؤ علاقات القوة وقلة الفرص التعليمية أو الاقتصادية المتاحة[52]. وفي عام 2024، أطلقت الجمهورية الدومينيكية مشروع «تحويل المعايير الثقافية» ومبادرة «التربية الجنسية في السياقات المجتمعية»، اللذين يشْركان المراهقين والراشدين على حد سواء بهدف تعزيز الوعي بالحقوق وبالمساواة بين الجنسين[53].

50- وأطلقت مصر في حزيران/يونيه 2022 حملة توعية وطنية فعالة تحت شعار «زواجها قبل الثامنة عشرة يضيع حقوقها»[54]. وفي العراق، أطلقت شرطة المجتمع المحلي حملات توعية في عامي 2024 و2025 للقضاء على زواج الأطفال في الأرياف بالتعاون مع الزعماء القبليين والدينيين[55].

51- وقد اتخذت دول أخرى، من بينها أذربيجان ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وجمهورية فنزويلا البوليفارية، مبادرات مماثلة استخدمت فيها التكنولوجيات الرقمية. كما أن التعبئة المجتمعية وأنشطة المناصرة المحددة الهدف وأنشطة التوعية الموجهة للرجال ولقادة المجتمعات المحلية والقبائل والزعماء الدينيين أمور بالغة الأهمية في تفنيد وتغيير الأعراف الاجتماعية التي تدعم زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. وفي إيطاليا، أنشأت منظمة «أكشن إيد» منذ عام 2016 شبكة من «خبراء المجتمع المحلي» – وهم نساء ورجال من المجتمعات المتضررة يعملون على التوعية بتأثير زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري على حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين – مما يبرهن على أن للمجتمع المدني دور محوري يؤديه في تشجيع حدوث تحول في المعايير الاجتماعية والجنسانية. وتعمل الشبكة بطريقة تراعي الخصوصيات الثقافية، وهي تشكل جسراً بين المجتمع ومقدمي الخدمات[56]. ومن الأمثلة على ذلك أيضاً حملة «ليس في قريتي» التي أُطلقت في زيمبابوي في عام 2024[57].

52- وفي عام 2021، اعتمدت سيراليون «السياسة الوطنية للإدماج الشامل في المدارس»، التي تكفل فتحَ المدارس في جميع أنحاء البلد أبوابها امام جميع الأطفال وألّا تقصي منهم أحداً، بمن في ذلك الفتيات الحوامل والأمهات الشابات[58]. ومنذ عام 2022، تعمل أوزبكستان على منح قروض بلا فوائد

(50) التوصية العامة المشتركة رقم 31/التعليق العام رقم 18 (2019)، الفقرة 56.

(51) UNFPA-UNICEF, “A synthesis of what we know works”, p. 3. (صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، «ملخص لما ثبت نجاحه»، ص. 3).

(52) ورقة معلومات قدمتها النمسا.

(53) ورقة معلومات قدمتها الجمهورية الدومينيكية.

(54) ورقة معلومات قدّمها المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر.

(55) ورقة معلومات قدّمها العراق.

(56) ورقة معلومات قدمتها منظمة «أكشن إيد» فرع إيطاليا.

(57) ورقة معلومات قدمتها الكنيسة الإنجيلية اللوثرية في زيمبابوي.

(58) انظر https://mbsse.gov.sl/wp-content/uploads/2021/04/Radical-Inclusion-Policy.pdf.

لتغطية تكاليف سبع سنوات دراسية للطالبات وتدفع الدولة الرسوم الجامعية بالكامل عن الفتيات من أوساط محرومة، كما تتيح للطالبات الحوامل مواصلة تعليمهن[59]. ومن بين الدول الأخرى، اتّخذت بنما والجزائر وصربيا وماليزيا والهند تدابير توفّر الحماية الاجتماعية للأسر لأجل ضمان حصول البنات على التعليم.

53- ومن شأن التثقيف الجنسي الشامل وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية التي تراعي احتياجات المراهقين أن تسهم بشكل كبير في الحد من زواج الأطفال وفي تحسين رفاه البنات. وفي عام 2023، أدرجت المكسيك التربية الجنسية الشاملة في المنهاج الدراسي المكسيكي الجديدة. كما شجعت مبادراتٍ محددة الهدف في مجتمعات السكان الأصليين بواسطة المعهد الوطني للشعوب الأصلية، وعزّزت البرنامج الوطني للمساواة بين المرأة والرجل[60]. والتثقيف في ميدان العلاقات إلزاميٌ في جميع المدارس الابتدائية في المملكة المتحدة، مثلما أن التثقيف في مجال العلاقات والجنس إلزامي في المدارس الثانوية. ويتناول هذا الأخير الزواج القسري وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والموافقة والعنف المنزلي والإكراه[61]. وفي زامبيا، تساعد مبادرات التوعية المتكاملة والمبادرات المدرسية في تأخير سن الزواج وفي زيادة معدلات الاستمرار في المدرسة وفي وصْل البنات بخدمتي الصحة والحماية[62].

هاء- المبدأ التوجيهي 4: تعزيز الحماية وتيسير الوصول إلى العدالة والحصول على الدعم

54- توصية تنفيذية: ضمان حصول ضحايا زواج الأطفال أو الزواج المبكر أو القسري على خدمات دعم في الوقت المناسب وذات جودة عالية ومراعية للصدمات النفسية، من جملتها السكن والرعاية الصحية ودعم الدخل وخدمات الرعاية النفسية والمشورة القانونية. ويجب أن تراعي هذه الخدمات الاحتياجات حسب نوع الجنس واحتياجات الأطفال وأن تُزوَّد بالموارد الكافية وأن تستهدف الناجيات أو النساء والبنات المعرضات لخطر زواج الأطفال أو الزواج المبكر أو الزواج القسري.

55- ومن أهم التدابير ما يلي:

(أ) إنشاء خطوط هاتفية للمساعدة المجانية يعمل بها مستشارون مدربون لأجل تمكين الضحايا وغيرهم من الإبلاغ عن احتمال حدوث زواج أطفال أو زواج مبكر أو زواج قسري أو عن حدوثه بالفعل، ولأجل تسهيل إحالتهم إلى الجهات المختصة للحصول على الحماية والخدمات المناسبة؛

(ب) ضمان حصول الناجيات من زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الجيدة في الوقت المناسب، حتى فيما يتعلق بالحمل غير المرغوب فيه؛

(ج) ضمان الوصول إلى العدالة والحصول على سبل الانتصاف والمساعدة القانونية بسبل منها المساعدة القانونية والمبادرات التطوعية بلا مقابل لفائدة النساء والبنات؛

(59) ورقة معلومات قدّمتها أوزبكستان.

(60) ورقة معلومات قدّمتها المكسيك.

(61) انظر https://www.gov.uk/government/publications/relationships-education-relationships-and-sex-education-rse-and-health-education/relationships-education-primary و https://www.gov.uk/government/publications/relationships-education-relationships-and-sex-education-rse-and-health-education/relationships-and-sex-education-rse-secondary.

(62) ورقة معلومات قدمتها اليونيسف، ص. 5.

(د) بذل العناية الواجبة لأجل ضمان وحماية حق المرأة في المساواة في الأنظمة القانونية غير الرسمية المتعددة التي تجيز الزواج المبكر أو الزواج القسري أو زواج الأطفال، ولأجل إتاحة خيارات قانونية مدنية للنساء والبنات كي يحصلن على سبل الانتصاف والانسحاب من الزواج؛

(هـ) ضمان حصول البنات الأطراف في دعاوى قضائية على معلومات كافية ومراعية لاحتياجات الطفل بشأن تلك الدعاوى وعلى خدمات مناسبة تستجيب لاحتياجات الطفل حمايةً لحقوقهن وسلامتهن؛

(و) ضمان حصول المهاجرين من نساء وأطفال، سواء أ كانوا ضحايا زواج أطفال أو زواج مبكر أو زواج قسري أو معرضين لخطر الوقوع فيه، على خدمات وآليات الحماية على نحو يحقق لهم الأمان والمساواة، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين، وضمان حمايتهم من التجريم أو من أي تدابير عقابية أخرى تستند فقط إلى وضعهم كمهاجرين؛

(ز) ضمان استفادة الناجيات من زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري من برامج إعادة إدماجٍ وتمكين محددة الهدف توفر التعليم والفرص الاقتصادية والدعم في مجالات الدخل والسكن، بسبل منها تدابير الحماية الاجتماعية والدعم النفسي والاجتماعي؛

(ح) تنفيذ تدخلات مجتمعية لدعم إعادة إدماج النساء والبنات الناجيات من زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، والحؤول دون تعرضهن للوصم.

56- وتحتاج النساء والبنات الناجيات من زواج الأطفال أو الزواج المبكر والزواج القسري أو المعرضات لخطر الوقوع فيه إلى خدمات دعم فورية ينبغي تقديمها بطريقة تراعي الصدمات النفسية، من بينها توفير المأوى الآمن ودعم الدخل والغذاء والخدمات الطبية والنفسية والقانونية. وتضع الخدمات المراعية للصدمات النفسية في الاعتبار تأثير الصدمات النفسية، وتهدف إلى منع تكرار التعرض للصدمات النفسية وإلى تعزيز التعافي[63]. وينبغي أن تولي هذه الخدمات الأولوية للسلامة الجسدية والنفسية وللمصداقية ولحرية الاختيار وللتعاون والتمكين. وتستلزم خدمات الحماية المراعية للصدمات النفسية وجود موظفين مدرّبين ومهرة.

الممارسات الواعدة

57- تدعم النمسا الناجين لكي يندمجوا في نظام التعليم الرسمي، سواء بإعادة إدماجهم في المدارس أو بسلوكهم مسارات تعليمية بديلة؛ وتوفر خدمات الاندماج في سوق العمل، بما فيها التوجيه المهني والتدريب على المهارات ودورات تعلم اللغة؛ وتقدم المساعدة الاجتماعية والدعم المالي الطارئ والسكن الآمن[64].

58- وفي عام 2022، أطلقت البوسنة والهرسك برنامجاً لدعم تدابير الحماية الاجتماعية والمأوى الآمنة لضحايا العنف، بمن فيهم الناجيات من زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري[65]. وتتيح السلفادور فرصاً تعليمية وتدريباً مهنياً وخدمات رعاية صحية للأمهات المراهقات ولأطفالهن[66]. ولدى

(63) انظر https://share.stanford.edu/get-help/help-others/supporting-survivors.

(64) ورقة معلومات قدّمتها النمسا.

(65) ورقة معلومات قدّمتها البوسنة والهرسك.

(66) ورقة معلومات قدّمتها السلفادور.

غينيا الاستوائية عيادات للصحة الجنسية والإنجابية ملائمة للمراهقين تقدم وسائل منع الحمل والرعاية قبل الولادة وبعدها، بالإضافة إلى معلومات عن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية[67].

59- ولدى ماليزيا مراكز شاملة لمعالجة الأزمات مخصصة للنساء والبنات الناجيات من العنف في المستشفيات العامة، وتقدم هذه المراكز خدمات مجانية ومتكاملة تشمل عدة جهات، بما فيها الخدمات الطبية وجمع الأدلة الجنائية والدعم النفسي والإحالة إلى الشرطة والحماية الاجتماعية والمآوي والمساعدة القانونية. وتشدد هذه المراكز على السرية وعلى اتّباع نُهج تركّز على الناجيات حفظاً لكرامة الضحايا وحفاظاً على سلامتهن وحقوقهن[68].

60- ويؤدي مركز حماية ضحايا الاتجار بالبشر في صربيا دوراً أساسياً في التعرف على مَن يُحتمل أن يقعوا ضحايا للزواج القسري وفي اتخاذ التدابير اللازمة لحمايتهم. وقد استحدث المركز مجموعة من المؤشرات للتعرف على ضحايا الاتجار بالأشخاص أو الزواج القسري[69]. ويجيز قانون حظر زواج الأطفال لعام 2024 في سيراليون للأشخاص الذين تزوجوا وهم قاصرون قبل سَن القانون طلبَ إبطال الزواج وطلب الحصول على تعويض عمّا لحقهم من ضرر. وقد فتح هذا النص القانوني طريقاً قانونياً أمام الناجيات للمطالبة بتعويضات مالية عن الأضرار الدائمة وضياع الفرص أو غير ذلك من العواقب المرتبطة بزواج الأطفال[70].

61- وفي المملكة المتحدة، تلقى الناجون من الزواج القسري المشورة القانونية واستفادوا من خطط تضمن سلامتهم الشخصية ومن الإيواء الطارئ. وتعاونت الحكومة مع منظمات غير حكومية، مثل شبكة «أشيانا» ومشروع «هالو» ومنظمة «ريفيودج»، التي توفر السكن الطارئ والدعم القانوني والمشورة. وبإمكان الضحايا الاتصال بخطوط المساعدة الوطنية المتاحة على مدار الساعة (كارما نيرفانا وفريدم تشاريتي وريفيودج). وتلقت منظمات غير حكومية أخرى، مثل منظمة «ساوثال بلاك سيسترز»، مِنحاً من الدولة لدعم إعادة توطين ضحايا الزواج القسري اللواتي يُعَدن إلى المملكة المتحدة بينما تهدف عملية «لايملايت» في المطارات إلى التعرف على الفتيات اللواتي يُصطحَبن إلى الخارج بغرض الزواج القسري أو تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، وإلى حمايتهن[71]. وتوجد مبادرات مماثلة في فرنسا وسويسرا[72].

62- وتقدم زيمبابوي مِنحاً دراسية في إطار برنامج «العودة إلى المدرسة» للفتيات الناجيات من زواج الأطفال، إلى جانب برامج للتدريب المهني ومبادرات أخرى القصد منها تمكين الناجيات اقتصادياً والحد من ضعفهن[73].

63- ومن شأن التحالفات بين الحكومة والمجتمع المدني أن تؤدي دوراً حيوياً في تقديم خدمات الدعم وضمان حصول أكثر الفئات تهميشاً عليها. وفي العديد من البلدان، بما فيها بنغلاديش وغانا وموزمبيق

(67) ورقة معلومات قدّمتها غينيا الاستوائية.

(68) ورقة معلومات قدّمتها ماليزيا.

(69) ورقة معلومات قدمتها أمانة المظالم الصربية.

(70) الجزءان الرابع والخامس من القانون: انظر https://sierralii.gov.sl/akn/sl/act/2024/5/eng@2024-07-11#part_V.

(71) انظر https://www.gov.uk/government/publications/forced-marriage-resource-pack/forced-marriage-resource-pack. انظر أيضاً https://www.gov.uk/government/publications/operation-limelight-instructions-to-police-and-border-force-staff.

(72) انظر https://www.womenforwomenfrance.org/en/our-resources/safety-planning-and-protection-orders/protection-orders/know-what-to-do-in-case-of-forced-marriage-or-risk-of-forced-marriage؛ و https://www.ebg.admin.ch/en/get-help-violence.

(73) ورقة معلومات قدمتها الكنيسة الإنجيلية اللوثرية في زيمبابوي.

ونيبال وأوغندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، تعاونت الشـــراكة العالمية غير الحكومية «بنات لا عرائس» مع الحكومات على تنسـيق جهود التحالفات الوطنية المعنية بمكافحة زواج الأطفال. وقد كان لهذه الشراكات دور أساسي في مواءمة تقديم الخدمات الحكومية مع أنشطة التوعية على مستوى القاعدة الشـعبية، وفي تعزيز مناصـرة سـن قوانين أفضـل وفي تحسـين أنظمة الدعم وفي تقاسُـم الموارد والبيانات والتدريب بين الدول والمنظمات غير الحكومية[74].

64- ويُعد البرنامج العالمي المشـترك بين صـندوق الأمم المتحدة للسـكان واليونيسـيف لإنهاء زواج الأطفال مبادرة شـــركاءٍ متعددين، تعمل فيها الحكومات الوطنية جنباً إلى جنب مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية وأصحاب المصلحة الآخرين على تقديم خدمات الدعم للبنات المعرضات لخطر زواج الأطفال أو المتضـررات منه. ويشـدّد البرنامج على التواصـل مع المجتمع المحلي وعلى دعم الأقران واكتسـاب المهارات الحياتية وتوفير مسـارات الإحالة إلى خدمات المشـورة وأنظمة حماية الطفل. وكثيراً ما توفر الحكومات الأطر المؤسـسـية، مثل هياكل حماية الطفل والمدارس، بينما تتولى المنظمات غير الحكومية تنفيذ البرامج على مسـتوى المجتمع المحلي ومتابعتها. فعلى سـبيل المثال، وفي إطار هذا البرنامج، تعمل حكومة سـيراليون مع شـركائها على إتاحة اكتسـاب المهارات الحياتية وتوفير أماكن آمنة وعقد جلسـاتِ تمكين لمسـاعدة الفتيات المراهقات على اتخاذ قرارات مسـتنيرة وعلى التعافي من آثار زواج الأطفال. وصُـممت هذه الخدمات لتكون شـمولية ومجتمعية فتشـترك الأسـر والمجتمعات المحلية في دعم إعادة الإدماج والحؤول دون الوصم[75].

واو- المبدأ التوجيهي 5: جمع البيانات ورصد التقدم وضمان المساءلة

65- توصـية تنفيذية: اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسـان في جمع البيانات الكمية والنوعية المتعلقة بزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسـري وفي تحليلها ونشـرها واسـتخدامها بشـكل منتظم، مصـنفةً حسـب نوع الجنس والسـن والأصـل العرقي والموقع الجغرافي والوضـع الاجتماعي والاقتصـادي ومسـتوى التعليم وعوامل مهمة أخرى ذات صلة، لأجل رصد التقدم وضمان المساءلة.

66- ومن أهم التدابير ما يلي:

(أ) اتّباع نهج قائم على حقوق الإنسـان في جمع البيانات يركّز على المشـاركة وتصـنيف البيانات والتعريف الذاتي والشفافية والخصوصية والمساءلة[76].

(ب) جمع بيانات مصـــنفة حول معدلات انتشـــار زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وحول محرّكاته ونتائجه؛

(ج) رصـد تنفيذ القوانين والسـياسـات والبرامج وأثرها في حقوق النسـاء والبنات، بما فيها حصولهن على سبل الانتصاف؛

(د) إنشـاء آلية مؤسـسـية لضـمان أن يُسـتخدم ما يُجمع من بيانات في إجراء إصـلاحات فعالة وقائمة على الأدلة في مجال السياسات والقوانين؛

(74) انظر https://www.girlsnotbrides.org/our-partnership/national-partnerships-coalitions.

(75) انظر https://sierraleone.unfpa.org/en/topics/child-marriage-0.

(76) انظر https://www.ohchr.org/Documents/Issues/HRIndicators/GuidanceNoteonApproachtoData.pdf.

(هـ) وضع مؤشرات ومعايير مرجعية لتقييم ما يتحقق من تقدم وما يسجَّل من ركود وتراجع.

67- ولا بد من جمع البيانات المصنفة حول مدى انتشار زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري ومن رصد تنفيذ القوانين والسياسات ذات الصلة، لتعزيز المساءلة والشفافية وتحويل الالتزامات إلى نتائج قابلة للقياس. فالبيانات المصنفة تتيح تقييم مدى انتشار زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وتبيُّن الفئات الأكثر تضرراً منه وتقييم مدى فعالية تطبيق القوانين والسياسات ومدى نجاحها في منع هذه الممارسة الضارة والتصدي لها. كما أنها تدعم تتبُّع التقدم أو الركود أو التراجع بمرور الوقت، مع تحديد الثغرات التي تشوب الحماية وضمان استخدام الموارد بشكل فعال والاسترشاد بها في وضع القوانين والسياسات القائمة على الأدلة[77].

68- فعلى سبيل المثال، تتيح البيانات التي يتم جمعها بانتظام إجراء مقارنات عبر السنوات والمواقع والفئات السكانية والمؤسسات، مما يتيح تقييم ما إذا كانت معدلات زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري في انخفاض وما إذا كانت برامج المنع في تزايُد وما إذا كانت مخصصات الميزانية تُستخدم بفعالية أو ما إذا تُرك بعض المجتمعات المحلية للإهمال. وينبغي أن تكون هذه المعلومات متاحة للجمهور حتى يتسنى للمجتمع المدني وللمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وآليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، من بين جهات فاعلة أخرى، تقييم جهود الحكومات والمؤسسات في سعيها لإنهاء زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وكذلك في سياق الالتزامات الناشئة عن أهداف التنمية المستدامة.

الممارسات الواعدة

69- في كولومبيا، أجرت أمانة المظالم عملية مسح لتحديد المناطق التي تشهد أعلى معدلات زواج الأطفال وعقود القِران المبكر، لأجل الاسترشاد بها في وضع سياسات الدولة. وينص القانون رقم 2447 لعام 2025 على أن يُصدر المعهد الكولومبي لرفاه الأسرة تقريراً سنوياً موجهاً إلى الكونغرس عمّا اتُّخذ من إجراءات وما تحقق من إنجازات وتقييم الأثر الذي يخلّفه القانون وتنفيذ البرامج المنصوص عليها في القانون[78].

70- وقد أنشأت الدانمرك شراكة وطنية في مجال البيانات لأجل رصد أهداف التنمية المستدامة، بما فيها الغاية 5-3 المتعلقة بالقضاء على جميع الممارسات الضارة، مثل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. ومن الأطراف في شراكة البيانات مؤسسات حكومية وأوساط أكاديمية ومنظمات من المجتمع المدني والمعهد الدانمركي لحقوق الإنسان. وهي تتّبع المبادئ القائمة على حقوق الإنسان (المشاركة والتصنيف والتعريف الذاتي والشفافية والخصوصية والمساءلة) في منظومة جمع البيانات الخاصة بها، وتستقي معلوماتها من مجموعة متنوعة من مصادر البيانات، بما فيها البيانات التي يولّدها المواطنون، لأجل توليد إحصاءات أشمل وأكثر تمثيلاً للفئات المهمشة[79].

71- ولدى السلفادور نظام معلومات بشأن الأطفال والمراهقين يخضع للتحديث باستمرار. كما أنها تجري في كل عام مسحاً للأسر المعيشية، يجمع بيانات عن تكوين الأسر وعقود قِران المراهقين. وبالإضافة إلى ذلك، تنشر السلفادور كل عامين، منذ عام 2019، دراسات وخرائط حول حمل المراهقات

(77) التوصية العامة المشتركة رقم 31/التعليق العام رقم 18 (2019)، الفقرات 37-39.

(78) ورقة معلومات قدمتها أمانة المظالم، كولومبيا.

(79) انظر https://www.humanrights.dk/projects/partnering-citizen-data#:~:text=Together%20with%20partners%2C%20the%20Danish,defenders%20to%20do%20the%20same.

بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان[80]. في إطار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف على المرأة في العراق، شُكّلت فِرق لجمع البيانات على مستوى المحافظات لأجل تعقُّب حالات العنف القائم على نوع الجنس، بما فيها زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري[81].

72- وفي بنغلاديش، استعرضت اللجنة البرلمانية الدائمة المعنية بوزارة شؤون المرأة والطفل التقدم الذي أحرزته الحكومة في إنهاء زواج الأطفال، مستعينة بالإحصاءات التي وضعتها الشرطة والمحاكم، فضلاً عن البيانات المتعلقة بتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية[82].

73- ومن أجل رصد القوانين والسياسات، أنشأت كينيا إطاراً يجمع بين وزارات التعليم والشؤون الجنسانية والصحة، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني والإحصائيين، بهدف تتبُّع التقدم الذي يتحقق في القضاء على زواج الأطفال. فتراجِع فرقة العمل اتجاهات البيانات، بما فيها التفاوتات الإقليمية، وتقيّم مدى توافق البرامج الحكومية – مثل برامج تشجيع الاستمرار في المدرسة أو ضمان الحماية الاجتماعية – مع الحماية القانونية. وتُطلع تقاريرُها السنوية البرلمان والجمهور على التقدم الذي تحقق وعلى أوجه القصور. وتربط عملية الرصد ما بين إنفاذ القانون وبين الخدمات الاجتماعية والتتبع الإحصائي[83].

74- وقد جرّبت نيبال استخدام سجلاتِ أداء مجتمعية تقوم بواسطتها المجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني بمراجعة البيانات المتعلقة بمعدلات زواج الأطفال والالتحاق بالمدارس وتقديم الخدمات[84].

75- وفي صربيا، يقوم المقرر الوطني المعني بالاتجار بالبشر بجمع البيانات وتحليلها بشكل منهجي لأجل منع زواج الأطفال والزواج القسري ولأجل تقوية أواصر التعاون المؤسسي[85]. وفي المملكة المتحدة، تنشر «وحدة الزواج القسري» التابعة للحكومة بانتظام إحصاءات سنوية مفصلة عن الحالات التي تعالجها، بما في ذلك الفئات العمرية ونوع جنس الضحايا ومصادر الإحالة وجنسيات المعنيين بالأمر. وتتيح هذه البيانات، رغم أنها إدارية وليست مستمدة من استطلاعات رأي، فهماً متسقاً ومفصلاً لحالات الزواج القسري التي تم الإبلاغ عنها أو تقديم الدعم في إطارها، مما يساعد في ترشيد السياسات والخدمات وفي تبيُّن الاتجاهات بمرور الوقت[86].

76- وفي عامي 2024 و2025، كانت الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تعمل على تطوير لوحة معلومات رقمية تفاعلية وإطار عمل للرصد من أجل متابعة مؤشرات زواج الأطفال في جميع الدول الأعضاء. والغاية من هذه المبادرة هي توفير بيانات مصنفة مستمدة من

(80) ورقة معلومات قدّمتها السلفادور.

(81) ورقة معلومات قدّمها العراق.

(82) انظر www.unicef.org/media/160486/file/2023%20Country%20summaries_EN.pdf.

(83) انظر https://resourcecentre.savethechildren.net/document/framework-national-child-protection-system-kenya.

(84) انظر https://nepal.tracking-progress.org/indicator/5-3-1-a-women-aged-15-19-years-who-are-married-or-in-union.

(85) ورقة معلومات قدّمتها صربيا.

(86) انظر https://www.gov.uk/government/statistics/forced-marriage-unit-statistics-2022/forced-marriage-unit-statistics-2022#forced-marriage-unit-statistics.

استطلاعات وطنية وسجلات حكومية عن طريق لوحة معلومات يمكن للمشرعين والمناصرين استخدامها لأجل رصد تنفيذ القوانين وما يتحقق من تقدم[87].

77- وتجمّع بوابة بيانات اليونيسف الخاصة بزواج الأطفال البيانات المستمدة من استطلاعات وطنية وتعدادات سكانية في نظام تفاعلي لعرض الموجزات القُطرية، حيث يستطيع المستخدمون استكشاف الاتجاهات وتصنيف البيانات حسب مقدار الثروة ومستوى التعليم والمناطق دون الوطنية. ويسهّل هذا الأمر حصول صناع السياسات والباحثين والمجتمع المدني على البيانات فيتسنى لهم بذلك تِبيان الفئات السكانية الأكثر تضرراً والمناطق التي تكون فيها وتيرة التقدم بطيئة.

رابعاً- الاستنتاجات

78- زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري انتهاك لحقوق الإنسان يقتضي اتخاذ إجراءات قوية وعاجلة. فلا يجوز أن تنتظر النساء والبنات 300 عام آخر لأن يتم القضاء عليه.

79- واستناداً إلى كمية هائلة من المعلومات المستندة إلى أدلة بشأن التدخلات الناجحة الرامية إلى القضاء على زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري – والتي يرد بعضها في هذا التقرير – واستناداً إلى عمل آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والدول والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني، فضلاً عن العمل المواضيعي الطويل الأمد الذي تقوم به مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، من شأن هذه المبادئ التوجيهية أن توفر معلومات مفيدة للاسترشاد بها في الجهود المحلية والوطنية والإقليمية وفي مبادرات التعاون الدولي الرامية إلى القضاء على هذه الممارسة الضارة.

80- وقد تساعد هذه المبادئ التوجيهية الدول أيضاً في التحضير للاستعراضات الوطنية التي تجريها هيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة وللاستعراض الدوري الشامل، كما أنها قد تشكل إطاراً مفيداً لتقييم ما تحقِّقه الدول من تقدم في تعزيز المساواة ومنع التمييز بين الجنسين.

81- والمفوضية السامية لحقوق الإنسان على أهبة الاستعداد لدعم الدول في تنفيذ هذه المبادئ التوجيهية، وهي تشجع مجلس حقوق الإنسان على مواصلة التركيز على مسألة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري بسبل منها ضمان وجود آلية لمتابعة تنفيذ المبادئ التوجيهية. وقد يشمل ذلك تطوير أدوات محددة كي يستخدمها صنّاع السياسات ترتبط بكل مبدأ من المبادئ التوجيهية، فضلاً عن تجميع الممارسات الجيدة التي تتّبعها الدول.

(87) انظر https://www.observer24.com.na/sadc-finalises-tool-to-boost-fight-against-child-marriage/.